ورقة تقديمية

عرف المشهد السياسي المغربي منذ سنة 2011 تحولات عميقة في وعي المجتمعات جنوب المتوسط ،وعي طرح من جديد اسس التعاقد الاجتماعي و السياسي و الدستوري مع الدولة الحديثة ، وفق مطالب "الشارع " أو" الميدان" كرمز لطرف فاعل يحمل طموحات حراك ديمقراطي آمل في مزيد من الحقوق و الحريات وتقليص سلطات تسلطية للدول...ولان كل دولة لها سياقها الخاص الناظم لطبيعة بنائها الاجتماعي و السياسي و الثقافي و الاقتصادي فقد كان لكل منها طريق خاص في محاورة أو مأسسة أو تطويق أو إدماج مطالب "الشعب يريد" .

المغرب ، بادرت فيه المؤسسة الملكية بعرض خاص لتجديد" التعاقد الاجتماعي "تمثل في خطاب 9 مارس، والذي طرح مسألة الإصلاح الدستوري كمدخل ملح لتدبير قوة الطلب الإجتماعي والسياسي من منطلق المنهجية الديمقراطية، والتي شكلت دائما مطلبا ملحا لمختلف القوى الوطنية ومجموع المجتمع المدني .

اعتمادا للجنة إستشارية تشرف على صياغة الدستور،حاولت الدولة إضفاء طابع "المقاربة التشاركية " في مسلسل الإعداد، حيث التشاور لم يقتصر فقط على الأحزاب السياسية، وإنما تم فيه إشراك مختلف الهيآت والمنظمات المدنية، نتج عنها التوافق على هذا المشروع.

وهكذا ، اعتبر الفاعلون السياسيون ، الملك و الأحزاب السياسية أن "الاستثناء المغربي" تمت إعادة بناءه و صياغته من اجل "ثورة ثانية للملك و الشعب" تؤسس لفترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق،تتجاوز نقاشا تاريخيا حول دمقرطة وضع الدستور و تحمه في تدبير مفاصل السلطة بالمغرب.

الأمر الذي يستوجب معه ضرورة توفير ضمانات عدم العودة للممارسات اللاديمقراطية.مما جعل الوثيقة الدستورية ترتكن إلى فلسفة قانونية تنبني على مجموعة من القيم السياسية التي جاءت من أجل تنظيم العلاقات بين الحاكمين و المحكومين، و ذلك من خلال الجمع بين دستور صك الحقوق و دستور فصل السلط، و المزاوجة بين الحرية و المسؤولية وفق المقتضيات الدستورية، لترصد بذلك عدة ضمانات يتم بموجبها القطع مع أواليات التهميش و الإقصاء للمكون الثقافي المغربي، إذ تم إنصاف الثقافة الأمازيغية بترسيم لغتها إلى جانب اللغة العربية.وفي إطار الضمانات دائما تم رصد سيادة القانون، مع العمل على احترام دستورية القوانين بمقتضى مراقبة هذه الدستورية من طرف المحكمة الدستورية.و في إطار تخليق الحياة العامة و عقلنة الممارسة السياسية تم تكريس الدور الفعال للأحزاب السياسية في تدعيم مرتكزات المواطنة ثم دسترة حق المعارضة من خلال ضمان حرية الرأي و التعبير،بالإضافة إلى ضمانات حقوقية لم تدع مجالا إلا شملته تكريسا لمجتمع مواطن،هذا بالإضافة إلى توسيع صلاحيات الحكومة و رئيسها المنتخب من الحزب المتصدر في الانتخابات، وفي إطار تعزيز مقتضيات الفصل المرن للسلط تم الرفع من اختصاصات البرلمان، وبالموازاة مع ذلك تم لأول مرة الإقرار بالقضاء كسلطة مستقلة.

وفي هذا الصدد شكلت الحكومة المنبثقة من إنتخابات 2011، إستكمالا للطرح الدستوري، حيث تم تطبيق مقتضيات الدستور لأول مرة، تلته تطبيقات أخرى، كانت محط إنتقاد وجدال دائمين سواء بين السياسيين، أو بين الأكاديميين أو الإعلاميين أو باقي المهتمين.

و لتشكل هذه المحطة، بداية التفكير في مرحلة إنتقالية تستهدف إخراج البلاد من وضعيتها المؤقتة، إلى وضعية يصبح معها الإنخراط في مسلسل الإصلاحات مبدءا أساسيا يستدعي تكريس مقتضيات الوثيقة الدستورية من حيث الجهوية والحريات والحقوق الأساسية، خصوصا حقوق النساء والحقوق اللغوية والثقافية، واستقلال القضاء، والتنمية البشرية، والحكامة المسؤولة، ودولة القانون،..وهي عناصر تؤسس إلى توجه جديد في التأهيل القانوني والمؤسسي للدولة والذي يقوم على تقوية صلاحيات هيئات الوساطة في اتجاه تكريس مبادئ سياسية قوية للحكامة المسؤولة، هذه الأخيرة شكلت أحد أقوى المفاهيم التي يستند عليها في تخليق تدبير الشأن العام، كتعبير عن الفلسفة العامة التي أسسها من اجل إحداث التغيير المنشود، لكن بقت حاضرة بقوة في النقاش العمومي الوطني.

مقابل هذا الطرح الدولتي، للفاعلين السياسيين المحكومين بأفق تدبير الفعل السياسي ، في حدود توترات و انحرافات علاقة الشارع بالدولة ، إذ سارت بعض الدول بعد طلائع ربيع ديموقراطي إلى انتكاسات عنيفة، مما جعل النقاش العلمي يعود من جديد ليسائل الطرفين الدولة و الشارع عن مدى ترسخ الدستور كتعاقد قانوني يحفظ حقوق و حريات المجتمع و يحافظ على تدبير سلمي للسلطة.

وفي ظل هذا النقاش، تبلورت أراء مختلفة حول الأسس التي يمكن فيها تفسير الدستور، حيث أن بعض القراءات أبرزت أن دستور 2011 ما هو إلا تجسيد لفلسفة دستورية تروم إلى التغيير أو الإصلاح في إطار الاستمرارية، وذلك من خلال طبيعة الجغرافيا السياسية و الاجتماعية التي يعرفها المغرب، حيث أن واقع النخبة السياسية و درجة الوعي الديمقراطي والثقافة السياسية الناظمة للمؤسسات، كلها متغيرات تجعل التغيير يلبس جبة الاستمرارية كخيار أمثل و أنسب لمسار التطور السياسي بالمغرب، في حين أن قراءات أخرى أبرزت أن مسار التطور السياسي في المغرب بعض مضي أربع سنوات ونصف من تطبيق الدستور لم يشكل إلا مناسبة لإبراز مجموعة من التراجعات لكن بأساليب جديدة، وخاصة ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الفردية، مشيرا إلى أن السلطوية مازالت حاضرة في المغرب وإن بشكل أخف و مرن، فيما الحكومة الحالية عاجزة عن تفعيل مضامين هذا الدستور على أرض الواقع، باعتبار أن المقتضيات المنزلة إلى الآن معدودة جدا ولم تشمل جل القوانين التنظيمية التي جاء بها الدستور.

وإذا كان المغرب كغيره من الدول التي تقدم نفسها كدولة حديثة ديمقراطية، تخطو شيئا فشيئا لتثبت إنتماءها إلى مجتمع الدول الديمقراطية الجديد الآخذ في التوسع، والذي بدأ يتكون نتيجة التحولات الجارفة والتقلب السياسي السريع الذي تشهده بعض بلدان العالم. فالانتقال الديمقراطي الذي يرهن مستقبل البلاد ويجعل من حسن تدبيره الشرط الأساس للخروج من المأزق الذي يستشعره المغاربة، لكن لازالت العديد من الرهانات والتحديات ذات الطبيعة السياسية، الاجتماعية، الثقافية وكذا الاختلالات البنيوية العميقة للاقتصاد المغربي، التي تجعله غير مؤهل لمواجهة تداعيات الأزمات السياسية والإقتصادية، سيفضي إلى طرح تساؤلات عريضة حول رصيد حصيلة التغيير التي حملته الوثيقة الدستورية بعد أربع سنوات ونصف تقريبا من بدايتها؟ وكذا حول الرغبة الحقيقية سواء لدى الحكومة (الأغلبية) أو المعارضة في بناء دولة ذات مؤسسات تحظى بالمصداقية، وحول مآل التحديث والنمو السياسي في المغرب، وخاصة في إطار ظرفية أفرزت جملة من التحديات والرهانات، منها ما هو مؤسساتي (كحق المؤسسة التشريعية في المبادرة عن طريق مقترحات القوانين التنظيمية ) ومنها ما هو قانوني، وبالتالي ما يجعل صورة النظام السياسي بعد حصيلة أربع سنوات ونصف من تطبيق الوثيقة الدستورية، لازالت غير واضحة المعالم لدى كثير من المهتمين والمراقبين والأكاديميين ذلك لأن الوضعية السياسية الراهنة في نظرهم تعطي الانطباع بالتحول والحركة أحيانا وأحيانا أخرى بالجمود والثبات، لدرجة يبدو فيها خطاب الفاعلين السياسيين متناقض بين من يعتبر النظام السياسي المغربي اجتاز مرحلة الانتقال الديمقراطي، ومن ثمة يجب تحصين الانتقال ضد كل الإنزلاقات الممكنة، ومن يعتقد أن المغرب لازال في مرحلة الاستعداد السيكولوجي للانتقال، في حين يشك بعض الفاعلين في وجود إرادة سياسية حقيقية للانتقال، باعتبار الحسابات السياسوية تجعل من مسألة التوافق قاصرة عن الإحاطة الكلية بعملية الإنتاج الدستوري.

فإذا كان من الأجدر أن يأتي الإصلاح في العمل على ترتيب قواعد اللعبة السياسة في إطار تراض (بين الكل) من أجل تطبيق الدستور وحفظ النظام ومراعاة توازن أطرافه، فإن الحصيلة الدستورية نجدها قد أعطت لمسألة الحفاظ على الإستقرار الحيز الأكبر، وهو ما جعله عرضة لمجموعة من الإنتقادات سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

في قلب الاصلاحات الدستورية والتحولات السياسية التي عرفها المغرب، بالإضافة الى معركة الإعمال الديمقراطي للدستور وما رافقه من مبادرات حكومية ، يمكن إستحضارها ومناقشتها في " الحصيلة " تنظم جمعية " الجامعة الربيعية " و مركز الجنوب للدراسات و الابحاث هذه الندوة كمحطة أولى في أفق الإستحقاقات الإنتخابية المقبلة، من أجل كسب رهان تعميم النقاش على المستوى الوطني والوقوف على نقط القوة والضعف في تطبيق الدستور خلال أربع سنوات ونصف تقريبا، حيث ستكون هذه الندوة بمثابة رصد لكل ما تم إنجازه حاليا مع ما تم إغفاله، سواء في نظر السياسيين أغلبية ومعارضة، أو من خلال نظر الأكاديميين، للخروج بتقييم لهذه التجربة .

وللإحاطة بكل هذه المواضيع، يشمل اليوم الدراسي ، مائديتين مستديرتين تناقش المحاور التالية :

المحور الأول : الديموقراطية و المشاركة السياسية.

المحور الثاني : الحصيلة الدستورية في مجال الحقوق والحريات

المحور الثالث : الحصيلة الدستورية بين الحكومة والمعارضة

المحور الرابع : الحصيلة الدستورية في مجالات السياسات العمومية

المحور الخامس : الجهوية والديمقراطية الترابية